ولانسلم ان الماهية المطلقة او المخلوطة للكلمة ليست بلفظ كيف والتحقيق ان الكلي موجود في الخارج بوجود اشخاصه لابوجود آخر هذا بعد تسليم ان المحمول على المقسم كل قسم مع ان ذلك انما يسلم اذا كان الترديد في موضع التقسيم هو الترديد الشرطي والظاهر ان الترديد الحملي بان يحصل اولا مفهوم مردد بين المفهومات ويكون اداة الترديد جزء منه ثم يحمل ذلك المفهوم المردد على المقسم كما ان حرف السلب جزء من احد طرفي المعدولة فعلى هذا يكون القضية حملية مرددة المحمول لا شرطية منفصلة عند من جعل التقسيم من باب التصديقات وشبيهة بالحملية المرددة المحمول عند من جعله من باب التصورات بل نقول لا يصح حمل الترديد الواقع في مواضع التقسيم على الترديد الشرطي اذ الترديد في تلك المواضع للانفصال الحقيقي لا لمنع الجمع لبطلان حصر التقسيمات بعدم الحاصرية ولا لمنع الخلو لبطلان التقسيمات بتصادق الاقسام فلو حمل الترديد على الشرطي كذب ان كون ماهية الكلمة اكما مجامع في نفس الامر لكونها فعلا او حرفا وكذا اذا حمل المقسم على معنى مجموع الافراد اذ كون بعضها اسما مجامع لكون بعضها الآخر فعلا او حرفا فلا يصدق منع الجمع ولا الانفصال الحقيقي بخلاف ما اذا حمل على الترديد الحملي فان الترديد حينئذ بين انفس المفهومات لا بين نسبها الى الاشياء اوالى شيء واحد وعدم امكان اجتماع تلك المفهومات على فرد واحد كاف في الترديد بينها بخلاف الترديد بين النسب نعم يصح حمل الترديد المذكور على الشرطي على تقدير ان يراد من المقسم كل فرد منه لا الماهية ولا مجموع الافراد والحاصل ان حمل المقسم على معنى كل فرد فالترديد اما حملي او شرطي وان حمل على معنى الماهية او مجموع الافراد فهو حملي لا غير (واعلم ان الترديد في مواضع التقسيم عرفت ان المراد به المقارن للانقسام ويمكن ان يراد منه معنى الانقسام فحينئذ يجب ان يحمل المقسم على الماهية او على

مجموع الافراد ومن ههنا تبين ان التقسيم يفارق المنفصلة الشرطية والحملية المرددة المحمول فان المراد منهما مطلق الترديد والمراد من التقسيم الترديد المقارن للانقسام او نفس الانقسام فالترديد والحصر معنى لازمي (تمت الرسالة للفاضل الكلنبوي)

(بسم الله الرحمن الرحيم)

هذه رسالة في تحقيق علم الله تعالى المتعلق بالاشياء للفاضل الكلنبوي (اعلم انه لا يجوز ان يكون علم الله تعالى بالاشياء بانتزاع صور منها والا لكان هناك تلك الاشياء موجودة قبل تعلق العلم بها فيلزم اما صدور تلك الاشياء عنه تعالى بلا علم بها وهو محال واما تقدم تعلق العلم بها على نفسه وهو ايضا محال واما ان لا يصدر تلك الاشياء عن الواجب تعالى فيلزم تعدد الواجب بالذات وهو محال قطعا فقد ثبت انه ليس قبل مرتبة تعلق علمه تعالى بشيء من الاشياء موجود في نفس الامر غير ذاته تعالى وما يتوهمه جمهور المعتزلة من ثبوت المعدومات الممكنة في الخارج وانه غير الوجود الخارجي فتلك المعدومات ازلية الثبوت في نفس الامر باطل اذ جميع الاشياء الثابتة في نفس الامر موجودة بنحو من انحاء الوجود معلول فليس علمه تعالى بالاشياء مشروطا بحضورها عنده لان الحضور عنده تعالى نسبة بينه تعالى وبين الحاضر والنسبة متاخرة عن المنتسبين فيكون المشروط بتلك النسبة متاخرا عنهما بمرتبتين فيلزم تقدم الاشياء المعلومة على تعلق علمه تعالى بها وقد سبق بطلانه بل علمه تعالى يستلزم حضور المعلومات عنده تعالى على ان يكون الحضور لازما متاخرا لا متقدما كالموقوف عليه فعلمه تعالى عبارة عن اقتضاء الذات الصور الادراكية لكل شيء متصور ولو من مخترعات الاوهام كانياب اغوال وبحر من زيبق (ثم اختلف الحكماء وذهب افلاطون الى ان تلك الصور الادراكية قائمة بذواتها ولذا حكم بان كل كلي مجرد عن جميع العوارض والمشخصات موجود في الخارج في عالم من العوالم وتلك الصور الادراكية القائمة بذواتها هي المسميات بالمثل

الافلاطونية وذهب جمهور الحكماء الى ان صور سلسلة الممكنات مرتسمة في العقل الفعال الا انه لما لم يمكن لصور العقول تقدم زماني على وجودها الخارجي لم يحتاجوا الى محل ترتسم فيه صورها بل جعلوها بوجودها الخارجي صورا علمية حاضرة عنده تعالى بذواتها ولاجل ما حققنا قال الامام الرازي جميع ما نتصوره فله وجود غائب عنا اما قائمة بذواتها كما يقوله افلاطون واما مرتسمة في العقل الذي صدر العقلاء منه ان لا يصح ارتسامها في العقل العاشر الذي هو العقل الفعال عندهم لانه متاخر عن اكثرها ومع فلك الناس ومحل الارتسام يجب تقدمه على الصور المرتسمة ولو بالذات ومما حققنا يعلم وجه ما ذكر المحققون من ان جميع المفهومات التصورية حتى النقيضان التصوريان المجتمعان معا في الذهن موجود في نفس الامر اي يتصف في نفس الامر بمفهومات وجودية واقلها انها معلومة ومفهومة ويستحيل اتصاف الشئ بشئ في ظرف بدون وجود الموصوف في ذلك الظرف وان لم يستحل ذلك الاتصاف بدون الصفة فيه كما في اتصاف زيد بالعمى المعدوم في الخارج اتصافا خارجيا ويظهر من كلام الشيخ الرئيس ان جميع الصور الادراكية مرتسمة في ذات الواجب ولا يخفى انه يستلزم زيادة صفة العلم الذي هو الصورة على الذات وقد انكروه واستحالوه ولذا احتاجوا الى جعل تلك الصورة قائمة بذواتها او مرتسمة في العقول لانه لا استحالة في زيادة الصفات على ذوات العقول هذا حال علم الواجب تعالى واما حال علم المخلوق فبحصول صورة ماخوذة من الصور الادراكية ان كان علما فعليا سابقا على وجود المعلوم كعلمنا بصورة السرير قبل وجوده في الخارج وبحصول صورة ماخوذة من الموجود الخارجي ان كان انفعاليا كعلمنا بالسرير بعد وجوده في الخارج هذا اعني العلم بحصول صورة ماخوذة من الصورة الادراكية او من الموجود الخارجي ان كان علما حصوليا واما اذا كان حضوريا كما في علم النفس بذاتها وصفاتها فهو بحضور المعلوم بذاته عند المدرك اذ النفس لا تحتاج في ادراك ذاتها الى صورة

اخرى غير ذاتها بل يعلمها بحضورها عند ذاتها وكذا في علمها بصفاتها وقال المحقق الطوسي انا نعقل الاشياء بصورها والصور بذواتها اذ ليس علمنا بتلك الصور بصورها والا لتضاعف الصور فعلمنا بالاشياء الخارجية ولو بواسطة الحواس الظاهرة حصولي وبصورها حضوري (ولقائل ان يقول الحضور عند العالم اما ان يشترط في علومنا الحضورية اولا والثاني محال للقطع باستحالة العلم بدون الحضور او الحصول والاول بعينه هو الوجود الذهني (وقد تقرر عندهم الاشياء في الخارج اعيان وفي الاذهان صور فلا فرق اذن بين العلم الحصولي والحضوري في ان كلا منهما بصورة ماخوذة من المعلوم (والجواب) انا نختار ان مطلق الحضور عند المدرك وجود ذهني لكن وجود الماهيات في الاذهان على قسمين قسم يجعل الماهية فردين فرد حاصل في الخارج او في محل ارتسامه وفرد حاصل في الذهن قائم به فالفردان متخالفان بالتشخص الخارجي والذهني وان كان ماهيتهما واحدة في التحقيق وقسم لا يجعل الماهية المعلومة فردين يقوم احدهما بذاته او بشئ اخر في الخارج والاخر بالذهن بل الماهية الواحدة تكون متصفة بالوجودين فهي باعتبار الوجود الخارجي معلوم وباعتبار الوجود الذهني اعني الحضور عند المدرك علم فالقسم الاول في العلم الحصولي والقسم الثاني في العلم الحضوري فقد بان من هذا التحقيق ان علم الواجب تعالى بذاته وبجميع الاشياء متاخر بالذات عن ذاته تعالى لانه المقتضي والموجب لكن لما كان علمه تعالى بذاته حضوريا كان علمه عين ذاته عندهم غايته ان ذاته تعالى باعتبار كونه عالما متقدم عليه بالذات باعتبار كونه علما وان علمه تعالى بالكل حضوري لعدم كونه بصورة قائمة بذاته ماخوذة من الاشياء وانه علم فعلي سابق على وجود ذات الاشياء في الخارج لا بانفعال ذاته بقبول صورة ماخوذة من شئ موجود قبل تعلق علمه تعالى كما في علومنا الانفعالية الحصولية ولا بانفعال ذاته بقبول نسبة الاطلاع وحضور المعلوم عنه بافاضة

لغير وتأثرمنه كما فى علومنا الانفعالية الحضورية فان علم النفس بذاتها وصفاتها بافاضة المبدأ الفياض ايضا وبما عرفت من ان الوجود الذهنى بمعنى لامطلق الحضور عند المدرك سواء كان الشئ المعلوم حاضرا بصورة مأخوذة منه قائمة بالمدرك او بآلاته او حاضرا عنده بذاته لاينفك عن مطلق العلم حصوليا كان او حضوريا اندفع عن الحكماء ما اورده المحقق الدوانى عليهم بانهم صرحوا بان ايجاد العقول بالاختيار بالمعنى الاعم وانه تعالى موجب فى العلم بالاشياء فيلزم ان يكون الواجب تعالى موجبا فى العقول ومختارا فيها بناء على ان المعلوم بالعلم الحضورى فهو معلوم عندهم باعتبار وجوده الخارجى من غير احتياج الى وجود ذهنى والالكان العلم حصوليا لكون الاشياء فى الخارج اعيانا وفى الاذهان صورا فاذا كان للمعلوم وجود ذهنى يكون حاصلا بصورته والحاصل بصورته معلوم بالعلم الحصولى لا الحضورى مع انهم مصرحون بان علمه تعالى بتلك العقول حضورى (اقول) نختار انها معلومة بصورها التى هى الصور الخارجية لا صور قائمة بالمدرك او بآلاته فلها وجودان باعتبار وجودها العلمى ولجب الصدور عنه تعالى وباعتبار وجودها الخارجى صادرة عنه تعالى بمحض الوجود وبهذا يندفع ايضا انهم جعلوا علم الواجب فعليا لا انفعاليا وفسروا العقلى بما يكون سببا للوجود الخارجى كتصورنا السرير لاجل البناء (والانفعال) بما يكون مستفادا من الموجود الخارجى كتصورنا السرير الذى بنى قبل تصورنا اياه تصورا جزئيا بالاحساس وكل من الفعلى والانفعالى ينقسم الى الحصولى والحضورى وبين كل من الحصولى والحضورى وبين كل من الفعلى والانفعالى عموم من وجه وبالجملة اذا انتفى الوجود الذهنى فى العلم الحضورى يلزم كون الشئ سببا لنفسه (وبما قدمنا ان حضور الصورة عنده تعالى لازم متأخر لعلم الواجب لا موقوف عليه متقدم اندفع ما اورده ذلك المحقق ايضا عليهم ان ارتسام صور سلسلة الممكنات فى العقل الفعال يعقل يحوج الواجب فى علمه الى واحد من مخلوقاته وهو باطل ضرورة لانه انما يرد لو كان الواجب

تعالى بتلك الصور الادراكية بواسطة حضورها عنده تعالى وقد تقدم انه محال لما عرفت ان الحضور نسبة متأخرة عن طرفى العالم والمعلوم فلو اشترط علم الواجب به يلزم تقدم الشئ المعلوم على علمه ويلزم احد المفاسد فليس ارتسامها لاجل ان علم الواجب يتوقف عليه بل لاجل ان ذات الواجب تعالى لما اقتضى الصور الادراكية التى يستحيل قيامها بذواتها وان ذهب اليه افلاطون فلابد لها من محل ولما استحال حلولها فى ذات الواجب عندهم حلت فى العقول فتلك الصور التى هى عين حقائق الاشياء فى التحقيق علوم الواجب تعالى ومعلوماته فى مرتبة اقتضاء الذات اياها لا فى مرتبة الارتسام والحضور فلا يقال حضرت عند الواجب فعلمها الواجب تعالى فارتسمت فى العقل الفعال وحضرت عنده تعالى فلا يلزم احتياج الواجب تعالى فى علمه الى احد من مخلوقاته بل غاية الامر يلزم احتياج بعض المعلومات الى بعض فى ثبوتها وتحققها فى نفس الامر وذلك النقصان فى ذات ذلك المعلوم كما ان احتياج الاعراض التى خلقها الواجب تعالى فى محل فى الخارج لا يجعل الواجب محتاجا فى خلقه مخلوقاته الذى هو المحل وانما هو لنقصان فى العوارض فكذا الامور ههنا بلا فرق واندفع ايضا ما يورد عليهم من ان سلسلة الممكنات لما كانت معلومة له تعالى بارتسام صورها فى العقل الفعال الذى هو بالنسبة الى الواجب بمنزلة القوى بالنسبة الينا فى انها يرتسم فيها ما يستحيل ارتسامه فى النفس كالماديات فلم كان علم الواجب تعالى بتلك السلسلة حضوريا لا حصوليا وذلك الاندفاع لما عرفت ان اخذ الصورة القائمة بالمدرك او بآلاته من الشئ لابد منه فى العلم الحصولى ولا يتصور ذلك الاخذ فيما كان العلم والارتسام متقدما على الشئ المعلوم وانما يتصور فيما تأخر العلم عن الشئ المعلوم وقد عرفت ان الامر فى علم الواجب تعالى بالاشياء بالعكس كما لا يخفى وبما ذكرنا يظهر ان تعرض الشيخ الرئيس بصور سلسلة الممكنات فى تحقيق علم

الواجب تعالى بها ليس لاجل انه ذهب الى كون علمه تعالى بها حصوليا كما توهموا فاعلم هذا المقام تمت الرسالة

) بسم الله الرحمن الرحيم (

) هذه الرسالة للكنبوى فى تحقيق علم الله تعالى بالمعدومات (

نحمدك يامن احاط بكل شئ علما * وافاض من فيوضاته الجليلة على القلوب السليمة فهما * ونصلى على نبيك النبيه المرتقى فى طبقات اسرار الملكوت الهاما * وعلى اله واصحابه المقتبسين من نوره الساطع سهاما * فهذه فريدة ثمينة لاذن كريمة ولمعة نورانية تمحى ظلمات الحيرة عن قلوب هيمة فى علم الله تعالى بالمعدومات وعلى مذهب المتكلمين النافين للوجود الذهنى والثبوت المعدومات الممكنة وتقررها فى ذواتها وفى دفع الاشكال المتوجه على برهان التطبيق بجريانه فى معلومات الله على مذهب المتكلمين (فنقول وبالله التوفيق (اعلم ان الحكماء شرطوا فى بطلان التسلسل امرين احدهما الترتب بين آحاد السلسلة ليمكن للعقل التطبيق اذلا انتظام فى الامور الغير المرتبة وثانيهما اجتماع آحادها فى الوجود ولانتفاء الشرط الاول جوزوا وجود النفس الناطقة الغير المتناهية ولانتفاء الشرط الثانى جوزوا وقوع التسلسل فى المعدات (وابطل المتكلمون اشتراطه بالشرط الثانى باجراء برهان التضايف فى المرتبة الغير المجتمعة فى الوجود اذ بعد ترتب الآحاد يثبت العلية والمعلولية المتضائفين بينهما بل جريان برهان التضائف لايتوقف على الترتب الذاتى بين الاحاد بل يكفيه الترتب الزمانى فيتحقق بينهما السابقية والمسبوقية المتضائفين ايضا وابطلوه باجراء برهان التطبيق كما فصل فى محله قال المحقق الدوانى فان كان تجويزهم التسلسل فى الامور المتعاقبة لعدم جريان الدليل بناء على امتناع التطبيق فقد ظهر فساده وان كان ذلك لان السلسلة الغير المتناهية غير موجودة هناك فالدليل وان كان جاريا لكن المدعى غير متخلف لان غير المتناهى غير موجود هناك وليس المدعى الا امتناع السلسلة الموجودة الغير

المتناهية ولما لم يجتمع الآحاد لايكون السلسلة الغير المتناهية موجودة فيرد عليه ان مقتضى الدليل عدم جواز وجودها اصلا لا على سبيل الاجتماع ولا على سبيل التعاقب والسلسلة الغير المتناهية المفروضة ههنا وان لم تكن موجودة مجتمعة فهى موجودة متعاقبة فان جميع الحوادث موجودة فى جميع الازمنة بمعنى ان كل واحد من احادها موجودة فى جزء من تلك الازمنة والوجود اعم من ان يكون فى الآن او فى الزمان والوجود فى الزمان اعم من ان يكون على سبيل الاجتماع او على سبيل التعاقب بل للوجود عند الفلاسفة فرد اخر يسمون الدهر فانهم يقولون ان المبادى العالية موجودة فى الدهر والدهر وعاء الزمان فالوجود فى الزمان على سبيل التعاقب نحو من الوجود الخارجى فاخراجه من الوجود الخارجى تحكم انتهى (اقول) اذا استأجرت قصارا ليقصر بمائة ضربة وكل ضربة بدرهم فقصر يحكم عليك بمائة درهم مع ان كل ضربة غير موجودة مع الاخرى فلو لم يكن الوجود الخارجى اعم مما هو على سبيل التعاقب لما وجد هناك مائة ضربة ولما حكم عليك بمائة درهم فعلى هذا يكون حكمهم بكون الحركة بمعنى القطع معدومة فى الخارج بمعنى سلب وجودها مع وصف الامتداد لامطلقا وبذلك يندفع التناقض بين حكمهم بوجود الزمان فى الخارج وبين حكمهم سلب الوجود الخارجى عن الحركة بمعنى القطع المنطبقة على الزمان نعم الحركة بمعنى التوسط موجودة عندهم لكنها انما ينطبق على الان لا على الزمان (وايضا قد ابطل المتكلمون اشتراطه بالشرط الاول بان التطبيق الاجمالى ان كفى فى الجريان فالبرهان جار فى غير المرتبة بان يقال اما ان يكون بازاء كل واحد من آحاد تلك السلسلة واحد من آحاد هذه السلسلة اولا فعلى الاول يلزم مساواة الجزء للكل وعلى الثانى يلزم انتهاء السلسلتين كما فى المرتبة وان لم يكف فلا يتم البرهان فى المرتبة ايضا اذ لا يمكن للعقل ان يلاحظ كل واحد من تلك الاحاد تفصيلا (واشار المحقق الدوانى الى امكان بيان اشتراطه بدليل آخر غير ما